



معالم إحصائية

نشرة شهرية

تطور الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك حسب المدن

المدن	الرقم الاستدلالي الشهري		التغير %	الرقم الاستدلالي للأربعة أشهر الأولى		التغير %
	مارس 2020	أبريل 2020		2019	2020	
أكادير	102,4	102,2	-0,2	101,2	102,3	1,1
الدار البيضاء	102,4	102,4	0,0	101,3	102,4	1,1
فاس	103,6	103,4	-0,2	102,2	103,3	1,1
القنيطرة	101,8	101,8	0,0	101,0	101,7	0,7
مراكش	102,5	102,2	-0,3	100,7	102,3	1,6
وجدة	102,0	101,9	-0,1	101,0	101,7	0,7
الرباط	102,5	102,3	-0,2	101,2	102,3	1,1
تطوان	102,1	101,8	-0,3	100,1	101,7	1,6
مكناس	102,0	101,6	-0,4	100,6	101,7	1,1
طنجة	102,5	102,8	0,3	100,3	102,5	2,2
العيون	103,7	103,0	-0,7	101,8	103,4	1,6
الداخلة	103,2	103,2	0,0	102,5	103,3	0,8
كلميم	105,6	104,8	-0,8	102,0	105,0	2,9
سطات	101,5	100,9	-0,6	100,3	101,1	0,8
أسفي	102,6	102,0	-0,6	100,1	101,9	1,8
بني ملال	102,2	103,4	1,2	99,5	101,9	2,4
الحسيمة	101,3	101,7	0,4	99,9	101,3	1,4
الرشيدية	101,3	101,7	0,4	99,9	101,3	1,4
المجموع	102,5	102,4	-0,1	101,1	102,3	1,2

المصدر : المنذوبية السامية للتخطيط.

وبالنسبة للتطور السنوي، فقد سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك، خلال أربعة أشهر الأولى من سنة 2020 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019. أهم الارتفاعات في كلميم بـ 0,8% وفي العيون بـ 0,7%، وفي سطت وبنو ملال بـ 0,6% وفي مكناس بـ 0,4% وفي مراكش وتطوان بـ 0,3% وفي أكادير وفاس والرباط بـ 0,2%. بينما سجلت ارتفاعات في كل من الحسيمة بـ 1,2% وفي أسفي بـ 0,7% في الداخلة وسطات بـ 0,8%.

تطور التغيرات السنوية 2018 - 2020

السنة	أبريل / أبريل (1)	أربعة أشهر الأولى (2)	التغير (%)
2018	2,2		1,8
2019	0,0		-0,1
2020	0,9		1,4

المصدر : المنذوبية السامية للتخطيط.

(1) تغير الرقم الإستهلاكي للشهر الحالي مقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية.
(2) تغير متوسط الرقم الإستهلاكي للأربعة أشهر الأولى مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

1 الأثمان

2 مؤشرات إقتصادية ومالية

3 نتائج بحث الظرفية لدى الأسر

الأسر الفصل الثاني من سنة 2020

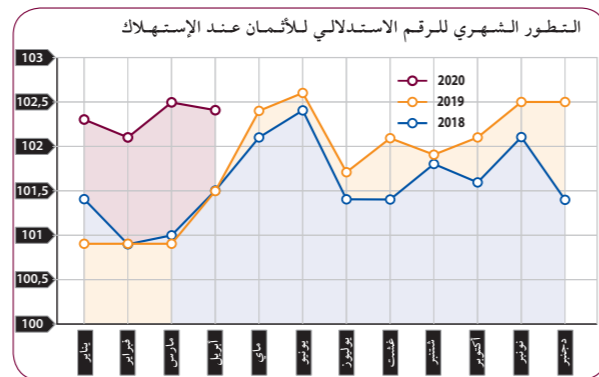
4 الوضعية الإقتصادية خلال الفصل الأول من سنة 2020

الأثمان

الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2017)

التطور حسب أقسام المواد

سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك، سجل الرقم الاستدلالي الإستهلاك، خلال شهر أبريل 2020، للأثمان عند الإستهلاك ارتفاعا بـ 0,9% انخفاضاً بـ 0,1% بالمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الانخفاض وفيما يخص التغير السنوي، فقد سجل عن تراجع الرقم الاستدلالي للمواد غير الغذائية بـ 0,7% وتزايد الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بـ 0,7%. بـ 1,2% بالمقارنة مع نفس الفترة من بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية.



أقسام المواد	الرقم الاستدلالي الشهري		التغير %	الرقم الاستدلالي للأربعة أشهر الأولى		التغير %
	مارس 2020	أبريل 2020		2019	2020	
المواد الغذائية	102,8	103,5	0,7	100,2	102,3	2,1
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	102,1	102,9	0,8	99,4	101,6	2,2
المشروبات الكحولية والتبغ	120,2	120,2	0,0	120,2	120,2	0,0
المواد غير الغذائية	102,3	101,6	-0,7	101,7	102,3	0,6
الملابس والأحذية	102,6	102,6	0,0	102,0	102,9	0,9
السكن والماء والكهرباء والغاز ومحروقات أخرى	101,5	101,5	0,0	100,9	101,5	0,6
الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	100,7	100,7	0,0	100,6	100,6	0,0
الصحة	101,8	101,7	-0,1	100,4	101,6	1,2
النقل	100,3	96,0	-4,3	100,9	100,4	-0,5
المواصلات	103,9	103,9	0,0	104,4	103,9	-0,5
الترفيه والثقافة	99,6	99,6	0,0	99,6	99,7	-0,8
التعليم	108,5	108,5	0,0	105,2	108,5	3,1
مطاعم وفنادق	103,3	103,3	0,0	101,8	103,3	1,5
مواد وخدمات أخرى	103,8	103,8	0,0	102,5	103,8	1,3
الرقم الاستدلالي العام	102,5	102,4	-0,1	101,1	102,3	1,2

المصدر : المنذوبية السامية للتخطيط.

الوضعية الإقتصادية

خلال الفصل الأول من سنة 2020

أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الإقتصادي الوطني بلغ 0,1% خلال الفصل الأول من سنة 2020 عوض 2,8% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وسجلت الأنشطة غير الفلاحية ارتفاعا بنسبة 0,9% بينما عرفت الأنشطة الفلاحية انخفاضا بنسبة 5% وذلك في سياق اتسم بانخفاض التضخم وارتفاع الحاجة لتمويل الإقتصاد الوطني.

نمو ضعيف متناثر يتسبب بالانخفاض غير الفلاحية وانخفاض الأنشطة الفلاحية سجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي بالبحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، انخفاضا بنسبة 4% في الفصل الأول من سنة 2020 مقابل 3,4% المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019. ويعزى هذا، إلى انخفاض أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 5% عوض 5,9% السنة الماضية وارتفاع أنشطة الصيد البحري بنسبة 5,2% عوض 20,9%. وعرفت القيمة المضافة للقطاع الثانوي بالبحجم بدورها، تباطؤا ملحوظا في معدل نموها منتقلة من 4,7% نفس الفصل من السنة الماضية إلى 0,2%. ويرجع هذا، إلى تباطؤ وتيرة نمو القيم المضافة لأنشطة:

- البناء والأشغال العمومية بنسبة 1,7% عوض 1,7%؛
- الصناعات التحويلية بنسبة 0,6% عوض 2,9%؛
- وإلى انخفاض أنشطة:
- الصناعة الاستخراجية بنسبة 0,4% عوض ارتفاع بنسبة 5,4%؛
- الماء والكهرباء بنسبة 3,4% عوض ارتفاع بنسبة 21,8%.

ومن جهتها، سجلت القيمة المضافة للقطاع الثالثي تباطؤا في معدل نموها حيث انتقلت من 3,7% نفس الفصل من السنة الماضية إلى 1,2%. وذلك نتيجة ارتفاع القيم المضافة لأنشطة:

- الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمائم الاجتماعي بنسبة 5,8% عوض 4,3%؛
- خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 1,5%؛
- الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 1,8% عوض 4,6%؛
- البريد والمواصلات بنسبة 1,1% عوض 1,5%؛
- الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 0,5% مقابل 4,5%؛

وإلى انخفاض أنشطة:

- الفنادق والمطاعم بنسبة 7% عوض ارتفاع بنسبة 2,9%؛
- النقل بنسبة 2,6% عوض ارتفاع بنسبة 6,4%؛
- التجارة بنسبة 0,4% عوض ارتفاع بنسبة 3%.

في المجمل، عرفت القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية تباطؤا ملحوظا بنسبة 0,9% عوض 4,3% خلال الفصل الأول من سنة 2019.

وفي هذه الظروف، واعتبارا لانخفاض الضريبة على المنتجات صافية من الاعانات بنسبة 0,7% عوض ارتفاع بنسبة 1,4% حقق الناتج الداخلي الإجمالي بالبحجم خلال الفصل الأول من سنة 2020 نموا نسبته 0,1% عوض 2,8% السنة الماضية.

نسبة التضخم ضعيفة

وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالي نموا بلغ 0,4% عوض 4,1% سنة من قبل، مما نتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 0,3% عوض 1,3%.

ارتفاع الطلب الداخلي بنسبة 0,6%

خلال الفصل الأول من سنة 2020 عوض 0,8% نفس الفترة من سنة 2019 مساهما بـ 0,6 نقطة في النمو الإقتصادي عوض 0,8 نقطة.

هكذا، سجلت نفقات الإستهلاك النهائي للأسر تباطؤا في معدل نموها حيث انتقلت من 2,7% خلال الفصل الأول لسنة 2019 إلى 1,4% مساهمة في النمو بـ 0,8 نقطة مقابل 1,6 نقطة.

وبدورها، سجلت نفقات الإستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا نسبته 6,2% عوض 3,4% مع مساهمة في النمو الإقتصادي بـ 1,3 نقطة عوض 0,7 نقطة.

ومن جهته، وأصل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون) في تسجيل انخفاض في نسبة نموه قدرت بـ (-4,8%) مقابل (-4,5%) بمساهمة سلبية في النمو (-1,4) نقطة بدل (-1,5) نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية

سجلت المبادلات الخارجية من السلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو بلغت (-0,5) نقطة عوض مساهمة إيجابية بلغت نقطتين خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وقد عرفت صادرات السلع والخدمات انخفاضا نسبته 4,4% خلال الفصل الأول من سنة 2020 مقابل ارتفاع نسبته 6,5% سنة من قبل مع مساهمة في النمو بـ (-1,7) نقطة عوض 2,5 نقطة.

ومن جهتها، سجلت الواردات انخفاضا بنسبة 2,4% عوض ارتفاع بنسبة 1,1% مساهمة في النمو الإقتصادي بـ 1,2 نقطة عوض مساهمة سلبية بمقدار (-0,6) نقطة سنة من قبل.

ارتفاع في الحاجة إلى تمويل الإقتصاد الوطني

مع ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 0,4% عوض 4,1% خلال الفصل الأول من السنة الماضية وانخفاض صافي الدخل المتأثر بنسبة 12,1% عوض 11,1% عرف إجمالي الدخل الوطني المتاح انخفاضا بنسبة 0,1% في الفصل الأول من سنة 2020 مقابل ارتفاع بنسبة 3,4% سنة من قبل.

وأخذاً بالاعتبار ارتفاع الإستهلاك النهائي بالقيمة بنسبة 3,4% مقابل 3,7% سنة من قبل، بلغ الادخار الوطني 25,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 28,2%.

وقد مثل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون) من 30,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 32,7% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، ونتيجة لذلك تفاقمت الحاجة لتمويل الإقتصاد الوطني مقارنة بالفصل الأول من سنة 2019 حيث انتقلت من 4,5% إلى 5,1% من الناتج الداخلي الإجمالي.

الإيداع القانوني : 0016/2003

المنذوبية السامية للتخطيط



إيلو 3-31، قطاع 16، حي الرياض الرباط - المغرب - ص.ب : 178 - 10 001

الهاتف : 04 37 57 69 04 (+212) - الفاكس : 02 37 57 69 04 (+212)

www.hcp.ma

أنجزت هذه النشرة بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية

BMCE BANK OF AFRICA

البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا

مؤشرات إقتصادية ومالية

القطاعات المنتجة

القطاعات المنتجة	الوضعية من يناير إلى أبريل	
	2020	2019
الصيد		
المنتجات المسوقة للصيد ساحلي والتقليدي الوزن (بالطن)	315 614	386 246
القيمة (بألف درهم)	2 437 698	2 819 839

المصدر: المكتب الوطني للصيد

القطاعات المنتجة	الوضعية من يناير إلى أبريل	
	2020	2019
الطاقة		
الطاقة الصافية المطلوبة (جيجاواط ساعة)	11 939	12 158
المعادن		
الإنتاج التجاري للفوسفات (10 ³ طن)	11 326	11 045
الطاقة		
إستهلاك الإسمنت (بألف طن)	3 819	4 822

المصدر: م. و. ك. م، المكتب الشريف للفوسفات، الجمعية المهنية لشركات الإسمنت.

القطاعات المنتجة

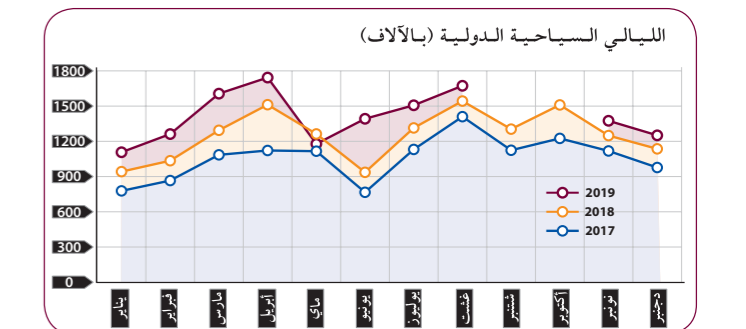
القطاعات المنتجة	الوضعية من يناير إلى أبريل	
	2020	2019
التجارة الخارجية (فاب)		
الصادرات		
السلع	122 676	144 282
الخدمات	52 053	58 544
الواردات	159 018	177 779
السلع	131 631	146 381
الخدمات	27 387	31 398
الرصيد التجاري	-36 342	-33 497
نسبة التغطية %	77,1	81,2
مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج	18 492	20 570

المصدر: مكتب الصرف.

السياحة

القطاعات المنتجة	الوضعية في شهر يناير	
	2020	2019
البيالي السياحية بالمؤسسات المصنفة (بالآلاف)	1 746	1 588
منها : اللبالي السياحة الدولية (بالآلاف)	1 180	1 109

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والإقتصاد الاجتماعي.

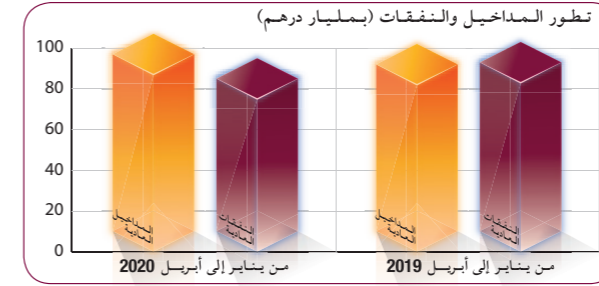


... معطيات غير متوفرة : معطيات مؤقتة م: معطيات مصححة

المالية العمومية

المؤشرات	الوضعية من يناير إلى أبريل	
	2020	2019
المداخيل العادية (بمليون درهم)	82 406	86 897
التغير %	-5,2	
النفقات العادية	83 075	75 148
التغير %	-10,5	
الدين العمومي	9 794	9 742
التغير %	0,5	
الاستثمار	24 568	25 236
التغير %	-2,6	
الرصيد التجاري	20 279	2 354
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة	-4 958	-11 133
العجز/الفائض الإجمالي		

المصدر: وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

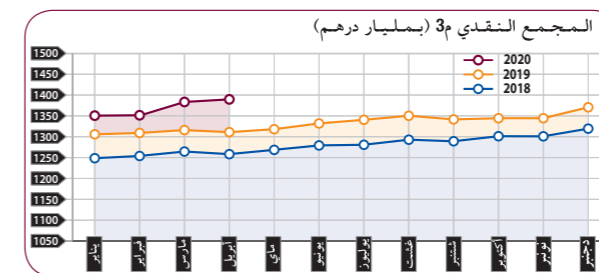


النقد

المؤشرات	الوضعية من يناير إلى أبريل	
	2020	2019
مجموع النقد م ³	1 390 439	1 310 871
التغير %	6,1	
مجمعات التوظيفات السائلة	738 101	713 748
التغير %	3,4	
مقابلات المجمع ⁽¹⁾	1 390 439	1 310 872
التغير %	6,1	
ديون للاقتصاد	1 098 350	1 027 103
التغير %	6,9	
الديون الصافية على الإدارة المركزية	216 363	198 992
التغير %	8,7	
الإحتياطيات الدولية الصافية	273 049	251 956
التغير %	8,4	
موارد ذات طابع غير نقدي	242 827	218 404
التغير %	11,2	
مقابلات أخرى للمجمع م ³	45 503	51 224
التغير %	-11,2	

(1) مجموع المقابلات = الإحتياطيات الدولية الصافية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + ديون للاقتصاد - موارد ذات طابع غير نقدي + مقابلات أخرى للمجمع م³

المصدر: بنك المغرب.



سوق العملة

المؤشرات	الوضعية في شهر أبريل	
	2020	2019
البورصة		
حجم المعاملات (بمليون درهم)	2 564,88	1 800,91
رسملة البورصة (بمليون درهم)	488 272,98	572 652,97
مؤشر مازي	16,01	11 192,06
مؤشر مادركس	-16,16	9 091,05
الهيئة المكلفة بالتوظيف		
الجماعي للقيم المنقولة		
العدد	483	483
الأصول الصافية (بمليون درهم)	477 989	477 989
التغير %	0,0	
	-0,01	

المصدر: بورصة الدار البيضاء، الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

نتائج بحث الظرفية لدى الأسر

الفصل الثاني من سنة 2020

يفتح من نتائج البحث الدائم حول الظرفية لدى الأسر، المتجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط، أن مستوى ثقة الأسر عرف تدهورا كبيرا خلال الفصل الثاني من سنة 2020 الذي شهد أزمة صحية نتيجة جائحة «كوفيد 19»، حيث سجل مؤشر الثقة أدنى مستوى له منذ انطلاق البحث سنة 2008.

خلال الفصل الثاني من سنة 2020، استقر مستوى ثقة الأسر في 65,6 نقطة مقابل 75,7 نقطة المسجلة خلال الفصل السابق و 74,9 نقطة المسجلة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

1. تطور مكونات مؤشر الثقة
تتم هذه المكونات آراء الأسر حول تطور مستوى المعيشة والبطالة وفرص اقتناء السلع المستدامة وكذا تطور وضعيتهم المالية.

• توقعات بتدهور حاد لمستوى معيشة الأسر
خلال الفصل الثاني من سنة 2020، بلغ معدل الأسر التي صرحت بتدهور مستوى المعيشة خلال 12 شهرا السابقة 50,3%، فيما اعتبرت 24,2% منها استقراره و 25,5% تحسنه. وهكذا، استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبي بلغ ناقص 24,8 نقطة عوض ناقص 19,8 نقطة خلال الفصل السابق و ناقص 25,4 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

أما بخصوص تطور مستوى المعيشة خلال 12 شهرا المقبلة، فتتوقع 42,4% من الأسر تدهوره و 26,6% استقراره في حين ترجح تحسنه. وهكذا، سجل رصيد هذا المؤشر أدنى معدلته منذ الفصل الثاني من سنة 2016 مسجلا ناقص 11,4 نقطة عوض ناقص 4,6 نقطة خلال الفصل السابق و 4,7 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

• تطور مستوى البطالة: تصور لارتفاع حاد
خلال الفصل الثاني من سنة 2020، توقعت 82,7% من الأسر مقابل 7,5% ارتفاعا في مستوى البطالة خلال 12 شهرا المقبلة. وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبي بلغ ناقص 75,2 نقطة، مقابل ناقص 70,8 نقطة خلال الفصل السابق و ناقص 76,9 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

• فرص اقتناء السلع المستدامة: أدنى معدلات الانخفاض على الإطلاق
اعتبرت 76,1% من الأسر، خلال الفصل الثاني من سنة 2020، أن الظروف غير ملائمة للقيام بشراء سلع مستدامة في حين رأَت 8,1% عكس ذلك. وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في أدنى معدلته على الإطلاق مسجلا ناقص 68,0 نقطة مقابل ناقص 32,6 نقطة خلال الفصل السابق و ناقص 41,4 نقطة خلال الفصل الثاني من 2019.

• تصور الأسر لتدهور حاد في التطور المستقبلي لوضعيتهم المالية
صرحت 61,0% من الأسر، خلال الفصل الثاني من سنة 2020، أن مداخيلها تغطي مصاريفها،

فيما استنزفت 34,5% من مداخيلها أو لجأت إلى الاقتراض. ولا يتجاوز معدل الأسر التي تمكنت من ادخار جزء من مداخيلها 4,5%. وهكذا استقر رصيد آراء الأسر حول وضعيتهم المالية الحالية في مستوى سلبي بلغ ناقص 30,0 نقطة مقابل ناقص 27,7 نقطة خلال الفصل السابق و ناقص 30,8 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

وبخصوص تطور الوضعية المالية للأسر خلال 12 شهرا الماضية، صرحت 38,0% من الأسر مقابل 11,0% بتدهورها. وبذلك بقي هذا التصور سلبيا حيث بلغ ناقص نقطة مقابل ناقص 22,9 نقطة خلال الفصل السابق ناقص 24,2 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

أما بخصوص تصور الأسر لتطور وضعيتها المالية خلال 12 شهرا المقبلة، فتتوقع 25,9% منها تحسنا مقابل 21,3% التي تنتظر تدهورها. وبذلك سجل رصيد هذا المؤشر، ولأول مرة منذ انطلاق البحث مستوى سلبي، حيث استقر في ناقص 4,6 نقطة مقابل 8,5 نقطة خلال الفصل السابق و 18,3 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

2. تطور مؤشرات فصلية أخرى لآراء الأسر حول الظرفية
إضافة إلى المؤشرات السابقة، يوفر هذا البحث معطيات فصلية عن تصورات الأسر بخصوص جوانب أخرى لظروف معيشتها، منها القدرة على الإدخار وتطور أئمة المواد الغذائية.

• قدرة الأسر على الادخار : تصورات أكثر تشاؤما
خلال الفصل الثاني من سنة 2020، صرحت 14,8% مقابل 85,2% من الأسر بقدرتها على الادخار خلال 12 شهرا المقبلة، وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستواه السلبي مسجلا ناقص 70,4 نقطة مقابل ناقص 65,8 نقطة خلال الفصل السابق و ناقص 66,6 نقطة خلال الفصل الثاني من 2019.

• أئمة المواد الغذائية: توقعات بارتفاع أقل حدة
خلال الفصل الثاني من سنة 2020، صرحت 68,4% من الأسر بأن أسعار المواد الغذائية قد عرفت ارتفاعا خلال 12 شهرا الأخيرة، في حين رأَت 0,8% فقط عكس ذلك. وهكذا استقر رصيد هذا المؤشر في مستوى سلبي بلغ ناقص 67,6 نقطة عوض ناقص 82,8 نقطة خلال الفصل السابق و ناقص 88,9 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

أما بخصوص تطور أسعار المواد الغذائية خلال 12 شهرا المقبلة، فتتوقع 69,9% من الأسر استمرارها في الارتفاع في حين لا يتجاوز معدل الأسر التي تنتظر انخفاضها 0,9%. وهكذا استقر رصيد هذه الآراء في مستوى سلبي بلغ ناقص 69,0 نقطة، عوض ناقص 82,6 نقطة المسجلة خلال الفصل السابق و ناقص 86,5 نقطة المسجلة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

تطور مؤشر الثقة لدى الأسر المغربية ومكوناته

المؤشرات	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4
مؤشر ثقة الأسر المغربية	73,7	76,1	76,3	77,1	71,6	75,7	73,8	73,5	78,2	78,2	73,3	65,6
التطور المستقبلي للبطالة	-65,2	-67,1	-66,2	-64,1	-67,7	-69	-70,6	-66,8	-64,9	-64,9	-66,8	-75,2
التطور السابق لمستوى المعيشة بصفة عامة	-14,1	-12,8	-15,1	-13,8	-22,9	-15,2	-17,4	-17,5	-12	-8,1	-3,1	-19,8
آفاق تطور مستوى المعيشة بصفة عامة	-8,9	-7,3	-7,7	-8,1	-14,2	-7,6	-7,1	-2,4	5,7	11,1	10,5	-4,6
فرص اقتناء السلع المستدامة	-37	-36	-34,2	-37,5	-40,2	-34,8	-40,5	-43	-40	-28,2	-31,5	-32,6
الوضعية المالية الحالية للأسرة	-32,4	-28	-25,1	-27,2	-23	-25,8	-28,7	-28,4	-27,8	-25,3	-22,6	-27,7
التطور السابق للوضعية المالية للأسرة	-27	-20,2	-20,8	-18,5	-27,4	-22,8	-27	-33,3	-26,8	-16,6	-14,5	-22,9
التطور المرتقب للوضعية المالية للأسرة	0,1	4,2	3,3	7,6	1,2	2,3	5	6,5	13,4	22,1	19,6	8,5
مؤشرات أخرى												
التطور المرتقب لأسعار المواد الغذائية	-77,2	-75,6	-75,3	-75,2	-79,3	-77,3	-77,9	-77,3	-77,3	-74,5	-74	-82,6
التطور السابق لأسعار المواد الغذائية	-87,2	-85,3	-84,3	-85,4	-85,5	-87,7	-87,7	-87,3	-86,8	-86,4	-82,8	-82,8
قدرة الأسر على الادخار خلال الأشهر المقبلة	-69,8	-67,4	-70,6	-69,2	-69,7	-67,9	-68,7	-68,7	-64,1	-59,1	-55,7	-65,8

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

المزيد من المعلومات حول الجوانب المنهجية لهذا البحث : زوروا الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط www.hcp.ma